هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة
الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

REP23/EXEC2

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة السادسة والأربعون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 27 نوفمبر/تشرين الثاني – 2 ديسمبر/كانون الأول 2023

تقرير الدورة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 20 – 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

بيان المحتويات

تقرير الدورة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي الصفحة 1

الفقرة (الفقرات)

	المقدمة	2-1
البند 1 من جدول الأعمال	اعتماد جدول الأعمال	4-3
البند 2 من جدول الأعمال	الاستعراض التقييمي	28-5
	لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العيّنات	13-6
	لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات	24-14
	لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى	25
	لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة	28-26
البند 3 من جدول الأعمال	مسودة بشأن مستقبل الدستور الغذائي – التقرير النهائي المقدّم من اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية	38-29
البند 4 من جدول الأعمال	الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 - استعراض العمل المضطلع به خلال فترة ما بين الدورات والخطوات التالية	54-39
البند 5 من جدول الأعمال	المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية الخاصة بالدستور الغذائي	65-55
البند 6 من جدول الأعمال	المسائل الناشئة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	76-66
البند 7 من جدول الأعمال	استعراض المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب في الدستور الغذائي شرط التمثيل المزدوج	81-77
البند 8 من جدول الأعمال	المواصفات الإقليمية – التحديات المتصلة بتطبيق معايير المواصفات الإقليمية في ظلّ الاحتياجات الإقليمية الراهنة	91-82
البند 9 من جدول الأعمال	ما يستجد من أعمال	93-101
	تقرير عن المشاورات غير الرسمية الإضافية التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونواب الرئيس بشأن الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول	98-93
	مقترح لدراسة وإعداد توجيهات إعادة التدوير في هيئة الدستور الغذائي	101-99

المرفقات

الصفحة (الصفحات)

المرفق 1: قائمة المشاركين..... 21

المرفق 2: المسودة الأولى للعناصر التالية من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031: الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الرئيسية؛ والسرد عن محرّكات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ ووصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي..... 27

المرفق 3: الجدول الزمني لوضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031..... 31

المقدمة

1- عقدت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (الهيئة) دورتها الخامسة والثمانين في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة)، في روما، إيطاليا، في الفترة من 20 إلى 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

2- وترأّس الاجتماع السيد Raj Rajasekar (نيوزيلندا)، نائب رئيس الهيئة، بسبب انشغال السيد Steve Wearne (المملكة المتحدة)، رئيس الهيئة. ورحّبت السيدة Maria Helena Semedo، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والسيدة Ailan Li، المديرة العامة المساعدة لشؤون التغطية الصحية العالمية/ تعزيز صحة السكان في منظمة الصحة العالمية، بالمشاركين بالنيابة عن المنظمتين الراعيتين. ورحّبت أيضًا بالمشاركين السيدة Corinna Hawkes، أمينة الدستور الغذائي بالنيابة.

اعتماد جدول الأعمال (البند 1 من جدول الأعمال)[1]

3- اعتمدت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين جدول الأعمال مع الإضافة التالية، في إطار البند 9 من جدول الأعمال (ما يستجد من أعمال):

- مقترح لدراسة وإعداد توجيهات إعادة التدوير في هيئة الدستور الغذائي (وثيقة قاعة المؤتمر CRD01)

4- ووافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين أيضًا على النظر في التقرير المعنون "تقرير عن المشاورات غير الرسمية الإضافية بشأن مشروع الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه" عملاً بالبند 2 من جدول الأعمال. كما وافقت على النظر، في إطار البند 6 من جدول الأعمال، في التعليقات الواردة من العضو من أمريكا الشمالية بشأن "برنامج مشورة الخبراء العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية لبحوث السرطان: إجراءات استعراض المواد الكيميائية في الأغذية"، وذكرت بأنه نظرًا إلى ضيق الوقت، لم تتمكن اللجنة في دورتها الرابعة والثمانين من استكمال المناقشات بشأن هذه المسألة.

الاستعراض التقييمي (البندان 2-1 و2-2 من جدول الأعمال)[2]

5- ذكّرت أمانة الدستور الغذائي اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بالغرض من الاستعراض التقييمي كما هو مبين في دليل الإجراءات. وناقشت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين الاقتراحات المقدمة من كل لجنة على حدة، وقدّمت التعليقات والتوصيات التالية.

لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العيّنات[3]

الاعتماد النهائي

6- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بأن تعتمد الهيئة في دورتها السادسة والأربعين ما يلي:

- أساليب التحليل / معايير الأداء / خطط أخذ العينات الخاصة بالأحكام الواردة في مواصفتي الدستور الغذائي (CXS 234-1999، CXS 193-1995)
- *الخطوط التوجيهية العامة* المنقحة *لأخذ العينات* (CXG 50-2004) (الخطوة 8)

7- وأقرّت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بالتقدم المحرز في استعراض أساليب تحليل الأحكام الواردة في مواصفات الدستور الغذائي في إطار المواصفة CXS 234-1999، وقالت إن لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العيّنات، بقيامها بذلك، تواصل صقل توجيهاتها بشأن عملية المصادقة.

---

1 الوثائق CX/EXEC 23/85/1 Rev.2 و CX/EXEC 23/85/7 و CRD05 CCEXEC84.

2 الوثيقتان CX/EXEC 23/85/2 و Add.1

3 الوثيقة CX/EXEC 23/85/2، المرفق 1

8- وعلاوة على ذلك، شجّعت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين اللجان المعنية على استخدام وثيقة المعلومات التي أعدتها اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات بشأن طريقة تقديم الأساليب من أجل إقرارها.

9- وفيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية *للخطوط التوجيهية العامة* المنقحة *لأخذ العينات* (CXG 50-2004)، شجعت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات على استكمال وثيقة المعلومات الداعمة (الكتاب الإلكتروني وتطبيقات خطة أخذ العينات) من أجل دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية، وأثنت على اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات لنهجها المبتكر.

الإلغاء

10- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بأن تلغي الهيئة في دورتها السادسة والأربعين ما يلي:

- أساليب تحليل الأحكام الواردة في مواصفات الدستور الغذائي في المواصفة *أساليب التحليل وأخذ العينات الموصى به* (CXS 234-1999)
- *طرائق التحليل العامة الخاصة بالملوثات* (CXS 228-2001)

مسائل أخرى

11- سلّط أحد الأعضاء الضوء على أهمية أن يقوم المندوبون الذين يحضرون اجتماعات لجان السلع الأساسية ممن يرسلون قضايا لإقرارها إلى اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العيّنات أن يشاركوا أيضًا في هذه اللجنة، حتى يتسنى للجنة إقرار جميع أساليب التحليل في أقرب وقت ممكن. وأشار العضو أيضًا إلى مداخلة في الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية[4] شجعت على مشاركة مندوبين من لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية في مجموعات العمل الإلكترونية التابعة للجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العيّنات من أجل دعم عمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية المتعلق بوضع خطوط توجيهية بشأن وضع علامات التحذير من مسببات الحساسية.

12- وسلّط أحد المنسقين الإقليميين وأحد الأعضاء الضوء على أهمية السماح بالمشاركة عن بُعد في اجتماعات اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات، أو استخدام البث فيها، من أجل زيادة مشاركة الأعضاء، والقيام بالتالي بتعزيز الشمولية في عمل هذه اللجنة. وأعربا عن قلقهما إزاء احتمال عقد الدورة المقبلة للجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات بنسق حضوري فقط.

13- إن الدورة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية:

- شجعت المندوبين الذين يحضرون اجتماعات اللجان ممن أرسلوا بنودًا إلى اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات لإقرارها أو التماس المشورة بشأنها على المشاركة أيضًا في أعمال اللجنة؛
- أحاطت علمًا بالشواغل المعرب عنها بشأن إزالة الخيار الافتراضي بالمشاركة أو الاستماع من الدورة المقبلة للجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات، وأعربت عن تقديرها للتوضيح الذي قدمته أمانة الدستور الغذائي بأن هناك دراسة جارية لكيفية تحسين المشاركة دون الحضور شخصيًا.

لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات[5]

الاعتماد النهائي

14- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بأن تعتمد الهيئة في دورتها السادسة والأربعين في الخطوة 8/5 ما يلي:

- الحدود القصوى لمخلفات مختلف تركيبات مبيدات الآفات/المنتجات؛

4 الوثيقة REP23/EXEC1، الفقرة 65

5 الوثيقة CX/EXEC 23/85/2، المرفق 2

- تنقيح *تصنيف الأغذية والأعلاف* (CXA 4-1989)، والتعديل اللاحق على *المبادئ والتوجيهات لاختيار سلع تمثيلية لاستنباط الحدود القصوى لمخلفات مبيدات الآفات بالنسبة إلى المجموعات السلعية* (CXG 84-2012) (استكمال الفئة باء – السلع الأساسية من مصدر حيواني، والفئة هاء – السلع الأساسية المجهّزة ذات المصدر الحيواني، والجداول المقابلة للسلع التمثيلية).

المناقشة

15- أعرب منسّق إقليمي عن تأييده للاعتماد النهائي *تصنيف الأغذية والأعلاف الحيوانية* (CXA 4-1989)، وذكّر في الوقت ذاته بالمناقشة التي جرت في الدورة الرابعة والخمسين للجنة المعنية بمخلفات المبيدات بشأن إدراج أنواع الثدييات البحرية المهددة بالانقراض في هذا النص والخيارات المتاحة لمعالجة هذا الشاغل، وذلك مثلًا بإدراج إشارة إلى اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض إما في المقدمة أو في الأقسام ذات الصلة من الوثيقة CXA 4-1989. وذكّر المنسّق الإقليمي بأن أمانة الدستور الغذائي قد أشارت إلى أنه ينبغي النظر في هذه المسألة على مستوى أعلى. وأشار المنسق الإقليمي إلى أن هذه المسألة ينبغي أن ترد في وثيقة الاستعراض التقييمي في المستقبل، واقترح كذلك أن المسألة المحددة للأنواع المهددة بالانقراض يمكن اعتبارها جزءًا من مناقشة أوسع نطاقًا بشأن وضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031 دون استبعاد إمكانية إعادة النظر في الوثيقة CXA 4-1989.

16- وأكد أحد الأعضاء أهمية تقديم معلومات في وثائق الاستعراض التقييمي عن جميع المناقشات الصعبة الدائرة في اللجان. وسلّط العضو الضوء أيضًا على أهمية النظر في مسألة الأنواع المهددة بالانقراض فيما يتعلق بالمناقشات حول فقدان التنوع البيولوجي إما كبند منفصل أو كجزء من مناقشة أوسع نطاقًا في إطار الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031. وإذا لم تكن الخطة الاستراتيجية هي المنبر المناسب للنظر في هذه المسألة، يمكن إعداد ورقة مناقشة بشأن فقدان التنوع البيولوجي وأهميته بالنسبة إلى عمل الدستور الغذائي.

17- وسلط منسقون إقليميون وأعضاء آخرون الضوء على أهمية التنوع البيولوجي، وأكدوا أنهم لا يؤيدون المقترح القاضي بأنه يمكن للدستور الغذائي أن ينظر في فقدان التنوع البيولوجي في إطار أعماله، حيث إن الغرض من الدستور الغذائي هو تناول سلامة الأغذية وجودتها دون استبعاد السلع الخاصة أو الخيارات المتاحة لإدارة المخاطر. ولم يوافق أيضًا هؤلاء المنسقون الإقليميون والأعضاء على النظر في فقدان التنوع البيولوجي في إطار الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 وأشاروا إلى أن نصوص الدستور الغذائي، بما في ذلك الوثيقة CXA 4-1989، يمكن تنقيحها حسب الضرورة بما يتماشى مع الغرض من الدستور الغذائي. ولوحظ وأُشير كذلك إلى أن اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات في دورتها الرابعة والخمسين وافقت على أن النظر في الأنواع المهددة بالانقراض يقع خارج الغرض من الدستور الغذائي، وبالتالي لم تدرج أي تغيير مقترح من أجل معالجة الأنواع المهددة بالانقراض.

18- وأحاطت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين علمًا باهتمام أحد الأعضاء والمنسقين الإقليميين بإجراء مزيد من المناقشات بشأن العلاقة بين عمل الدستور الغذائي وفقدان التنوع البيولوجي، وأشارت إلى أنه يحق للعضو/المنسق الإقليمي إعداد وثيقة عن هذه المسألة من أجل مناقشتها في دورة مقبلة للجنة التنفيذية.

الاعتماد

19- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بأن تعتمد الهيئة في دورتها السادسة والأربعين ما يلي:

- التعديلات اللاحقة على الحدود القصوى لمخلفات المجموعات/المجموعات الفرعية للفلفل لكي تشمل البامية والمارتينيا والكركديه؛
- التعديل اللاحق على *تصنيف الأغذية والأعلاف الحيوانية* (CXA 4-1989) (التعاريف المنقحة لجزء السلع التي تنطبق عليها الحدود القصوى للمخلفات المنصوص عليها في الدستور الغذائي والتي تم تحليلها للمجموعة 006 – الفواكه الاستوائية وشبه الاستوائية المتنوعة ذات القشرة غير الصالحة للأكل، والمجموعة 023 – البذور الزيتية والفواكه الزيتية)؛

- التعديل اللاحق على *تصنيف الأغذية والأعلاف الحيوانية* (CXA 4-1989) وعلى *المبادئ والتوجيهات لاختيار سلع تمثيلية لاستنباط الحدود القصوى لمخلفات مبيدات الآفات بالنسبة إلى المجموعات السلعية* (CXG 84-2012) (مجموعات سلع إضافية في الفئة ألف – السلع الغذائية الأولية ذات المنشأ النباتي، والفئة دال – السلع المجهزة ذات المنشأ النباتي، والمجموعة المنقحة 12 جيم – الباذنجان والسلع الشبيهة بالباذنجان، الجدول 2)

الموافقة

20- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين الهيئة في دورتها السادسة والأربعين بالموافقة على ما يلي:

- قائمة أولويات مبيدات الآفات ليقيّمها الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات؛
- مقترح لعمل جديد بشأن وضع توجيهات لرصد استقرار ونقاء المواد المرجعية ومخزون المحاليل ذات الصلة في مبيدات الآفات أثناء التخزين لفترات طويلة.

الإلغاء

21- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بأن تلغي الهيئة في دورتها السادسة والأربعين ما يلي:

- المبادئ التوجيهية بشأن *جزء من السلع التي تنطبق عليها الحدود القصوى للمخلفات المنصوص عليها في الدستور الغذائي والتي يتم تحليلها* (CXG 41-1993)
- الحدود القصوى لمخلفات مختلف مبيدات الآفات/السلع الأساسية.

وقف العمل

22- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بأن توقف الهيئة في دورتها السادسة والأربعين العمل على ما يلي:

- الحدود القصوى لمخلفات مختلف مبيدات الآفات/السلع الأساسية، المسحوبة من الإجراء المتعلق بالخطوات.

مسائل أخرى

23- أشادت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بالتعاون الجيد بين اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، بما في ذلك الفريق العامل المشترك بين اللجنتين، الذي يشكّل نهجًا مجديًا وفعالًا من أجل تيسير تنسيق العمل بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتحديدًا تلك المتعلقة بالمركبات ذات الاستخدام المزدوج.

24- وأحاطت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين علمًا أيضًا بالاختصاصات المنقّحة لمجموعة العمل الإلكترونية المشتركة هذه، وإضافة وفدي البرازيل ونيوزيلندا كرئيسين مشاركين لمجموعة العمل الإلكترونية المشترك الذي ستقرّه الهيئة في دورتها السادسة والأربعين.

لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية[6]

الاعتماد عند الخطوة 5

25- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين هيئة الدستور الغذائي في دورتها السادسة والأربعين باعتماد ما يلي عند الخطوة 5:

6 الوثيقة CX/EXEC 23/85/2 Add.1، المرفق 1

- المواصفة الإقليمية الخاصة بالمعمول، مع ملاحظة أنه ستكون هناك حاجة في المستقبل إلى أن تقر لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية الأحكام المتعلقة بالمواد المضافة إلى الأغذية وتوسيم الأغذية على التوالي.

لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة[7]

الموافقة

26- أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين هيئة الدستور الغذائي في دورتها السادسة والأربعين بالموافقة على ما يلي:

- نقل القسم 6 (العضوية في هيئة الدستور الغذائي) من دليل الإجراءات إلى الموقع الشبكي للدستور الغذائي؛
- إجراء تغييرات في دليل الإجراءات بما يتفق مع التكنولوجيات الحديثة والممارسات الحالية؛
- استعراض الإجراءات في القسم 3 من دليل الإجراءات، الخطوط التوجيهية للأجهزة الفرعية عن طريق أمانات البلدان المضيفة؛
- إصدار تعميم يلتمس اقتراحات من الأعضاء حول أوجه عدم الاتساق في اللغة، والمحتوى الذي تمّ استبداله في دليل الإجراءات، بصرف النظر عن القسم 3.

مسائل أخرى

27- سلط اثنان من المنسقين الإقليميين الضوء على أهمية ضمان استخدام المصطلحات الصحيحة في جميع نسخ نصوص الدستور الغذائي باللغات المختلفة، من أجل تعزيز فهمها فهمًا صحيحًا وموحدًا، وأشارا إلى استعدادهما لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك.

28- وأحاطت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين علمًا بما يلي:

- أن التغييرات المقترح إدخالها على دليل الإجراءات ستنفذ في النسخة المقبلة من دليل الإجراءات؛
- أهمية الترجمة المتسقة والدقيقة للمصطلحات الرئيسية بجميع اللغات، وشجعت الأعضاء على دعم أمانة الدستور الغذائي في هذا المسعى.

مسودة بشأن مستقبل الدستور الغذائي – التقرير النهائي المقدّم من اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية (البند 3 من جدول الأعمال)[8]

مقدمة

29- عرض هذا البندَ نائبُ الرئيس الذي قاد العمل المتعلق بالمسودة بشأن مستقبل الدستور الغذائي، ملاحظًا أن هذا العمل قد نوقش في الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية، وأشار إلى أن عنصرَيه الرئيسيَّين قد أخذا مسارَين مختلفَين أثناء تطور العمل. أما العنصر المتعلق بالسياق العالمي وكيف يمكنه أن يؤثر على طبيعة عمل الدستور الغذائي في المستقبل، فقد بات يُستخدم مدخلاً لإعداد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، بينما ظل القسم الخاص بنموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل محور المناقشة الحالية. وهكذا، لم تعد اللجنة التنفيذية تعد مسودة بمعنى الكلمة.

30- وأشار نائب الرئيس إلى أن تعليقات مكتوبة على نموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل قد التُمست من الأعضاء والمراقبين من خلال تعميم أُرسل إليهم، وجرت مناقشات غير رسمية أيضًا على هامش الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، وكلاهما أكد الكثير من المعلومات الواردة في الوثيقة وأقر بذلك العمل المنجز حتى الآن وقدم كذلك بعض التصورات والخبرات

7 الوثيقة CX/EXEC 23/85/2 Add.1، المرفق 2

8 الوثيقتان CX/EXEC 23/85/3 and Add.1 وEXEC/85 CRD02

الإضافية. وأشار نائب الرئيس أيضًا إلى أن اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين وافقت على إعادة النظر في التوصيات التي عُرضت في تلك الدورة (القسم 5-2 من الوثيقة CX/EXEC 23/84/3) بناءً على التعليقات الواردة.

31- وأشار بعض الأعضاء إلى التأخر في نشر وثيقة العمل، ومن شأن ذلك أن يعوق التشاور والتحضير، وبالتالي فإن مناقشة البند ستكون ذات طابع أولي. وأشار نائب الرئيس إلى أن هذا كان استمرارًا للمناقشات السابقة ولكنه أقر بأن الباب لا يزال مفتوحًا أمام التحسين المستمر للوثيقة.

المناقشة

32- تبادل أعضاء اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين مجموعة من الآراء بما فيها ما يلي:

- هناك معلومات مفيدة في الوثيقة المتعلقة *بنموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل* (CX/EXEC 23/85/3، المرفق الثاني)، التي يمكن أن تكون بالغة القيمة للأمانات المضيفة وأن تدفعها إلى تجربة نُهج وأدوات جديدة للاجتماع؛
- وهناك تحديثات إضافية يتعين إدخالها على هذه الوثيقة استنادًا إلى التجارب المكتسبة في الأشهر الأخيرة، ولكن ذلك سيتطلب وقتا أطول مما هو متاح في الدورة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية، وسيكون من المفيد في هذا السياق أن تظل هذه الوثيقة وثيقة قابلة للتعديل من أجل جمع هذه الخبرات؛
- وسيكون من السابق لأوانه الإدلاء بأي بيانات بشأن فعالية وملاءمة أي طريقة اجتماع منفردة؛
- وإذا أريد استخدام وثيقة نموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل لأغراض التوجيه، فسيتعين جعلها أكثر إيجازًا واتسامًا بالطابع العملي؛
- وليس من الواضح أين يمكن توجيه هذه الوثيقة في نهاية المطاف؛
- الجوانب المختلفة من الوثيقة قد تأخذ مسارات مختلفة؛
- وبغض النظر عن أسلوب الاجتماع، فإن التأخر في توافر وثائق العمل يحد من كفاءة المناقشات العامة.

33- واستنادًا إلى وثيقة نموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل، حدد الأعضاء أيضًا بعض الأسئلة الرئيسية التي ينبغي المضي بها قُدمًا انطلاقًا من هذا العمل، مثل ما يلي:

- كيف يمكن زيادة المشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي؟
- وهل يمكن إتاحة خيار المشاركة الافتراضية لجميع اجتماعات الدستور الغذائي؟
- وكيف يمكن جمع البيانات والمعلومات عن أفضل الممارسات كأساس لأي تغييرات إجرائية محتملة؟
- وضرورة تحسين رصد المشاركة الافتراضية ومشاهدة البث الشبكي لإثراء المزيد من المناقشات؟
- وكيف يمكن استخدام الاجتماعات الافتراضية لتخفيف العبء على جدول أعمال الاجتماعات بحضور الأشخاص؟

34- وثمة مسألة خاصة مثيرة لقلق متكرر تتعلق بالترجمة الفورية والتحريرية، ويشمل ذلك تأخر توافر الوثائق باللغات الأخرى. وسُلط الضوء أيضًا على التطلع إلى توسيع نطاق اللغات المستخدمة في جميع اجتماعات الدستور الغذائي بوصفه مسألة مهمة للمستقبل.

35- وقد نظرت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين في بعض التحديات المتعلقة بتوافر الوثائق في الوقت المناسب بجميع اللغات، بدءًا من الموارد وانتهاء بجودة الترجمة، وتوافر خدمات الترجمة، والوقت المستغرق في الترجمة. ولوحظ أيضًا أن الترجمة التحريرية ليست مسألة منعزلة، وأن توافر النسخ باللغات الأخرى يرتبط أيضًا بتوافر النسخة باللغة الأصلية، وما إذا كانت تُسلم في الوقت المحدد أم لا، وشرط استخدام خدمات الترجمة الرسمية، والأولويات المتعارضة داخل أفرقة الترجمة التحريرية في المنظمة، وما إذا كانت كميات

كبيرة من الوثائق تصبح متاحة للترجمة في ذات الوقت. ومن ثم تلزم معالجة هذا الأمر بطريقة شاملة، مع النظر في الدورة الكاملة لإعداد الوثائق وجدول مواعيد اجتماعات الدستور الغذائي.

36- واقترح أحد الأعضاء استخدام التكنولوجيا لزيادة توفير الوثائق بجميع اللغات في الوقت المحدد. وسُلط الضوء على أهمية المسارد لضمان توحيد المصطلحات عبر نسخ اللغات المختلفة. وشدد بعض الأعضاء على أن هذا ليس تحديًا جديدًا، ولكن الوقت قد حان لإحراز تقدم حقيقي في معالجة مسألة توافر نسخ الوثائق بجميع اللغات في الوقت المحدد، لأن ذلك أيضًا عامل رئيسي يسهم في تحقيق القيمة الأساسية المتمثلة في الشمولية داخل الدستور الغذائي.

37- وذكر بعض الأعضاء أن الوقت غير كافٍ في هذه الدورة لتحديث وثيقة نموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل والنظر في التوصيات الرئيسية المنبثقة عن هذا العمل، وفي هذا السياق، سيكون من السابق لأوانه تقديم أي توصيات إلى هيئة الدستور الغذائي في دورتها السادسة والأربعين. ولذلك، رأت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين أنه ينبغي إجراء مزيد من المناقشات أثناء الدورة السادسة والثمانين للجنة التنفيذية. وأعرب بعض الأعضاء عن خيبة أملهم لعدم تمكنهم من تقديم أي نواتج بشأن مسودة مستقبل الدستور الغذائي بمناسبة الذكرى السنوية الستين، ولكنهم أقروا بأن العمل المهم الذي أُنجز في العامين الماضيين سيتواصل وسيسهم في عمل الدستور الغذائي في المستقبل.

الخلاصة

38- إن اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين:

- اتفقت على أن من الأنسب استخدام الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، بدلاً من إعداد مسودة لمستقبل الدستور الغذائي، لتوجيه دفة الدستور الغذائي في المستقبل والنظر، بالتوازي مع ذلك، في نموذج أعمال لعمل الدستور الغذائي في المستقبل؛
- أحاطت علمًا بقيمة وثراء المساهمات المستخلصة من المشاورة الرسمية وغير الرسمية وكذلك المناقشات التي دارت في اللجنة التنفيذية بشأن نموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل، وأقرت بأن هذه كانت تجربة تعلّم مهمة؛
- اتفقت على أن تظل الوثيقة التي تصف العناصر الرئيسية لنموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل (CX/EXEC 23/85/3، المرفق الثاني) وثيقة قابلة للتعديل ينبغي استعراضها دوريًا في ضوء الخبرات والدروس المستفادة، وأنه سيتواصل النظر فيها أثناء الدورة السادسة والثمانين للجنة التنفيذية؛
- أعربت عن تقديرها للأعضاء والمراقبين والحكومات المضيفة والرؤساء والمندوبين الذين قدموا مساهمات واقتراحات مستفيضة وقيمة ستظل تثري الأسلوب الذي سيتعين على الدستور الغذائي العمل به أثناء تنقله في البيئة التي يعمل فيها.

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 – استعراض العمل المضطلع به خلال فترة ما بين الدورات والخطوات التالية والتعليقات (البند 4 من جدول الأعمال)[9]

مقدمة

39- عرض الرئيس هذا البند مذكرًا بقرار اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين القاضي بأنه ينبغي للجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين أن تنظر في عنصرين موضوعيين من العمل الرامي إلى إعداد محتوى الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031.[10]

9 الوثيقتان CX/EXEC 23/85/4؛ وCX/EXEC 23/85/4 Add.1

10 الوثيقة REP23/EXEC1، الفقرة 136، المرفق الثالث

- أوّلًا، ينبغي للجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين أن تعد مسودة أولى للعناصر التالية للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031: الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الرئيسية؛ وسرد عن محرّكات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ ووصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي.
- ثانيًا، ينبغي أن تناقش اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين الأسئلة التي سيتم استخدامها كأساس للمشاركة الأولية مع الأعضاء والمراقبين بشأن الغايات والنواتج التي سيتم إدراجها في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 وأن توافق عليها.

مناقشة المسودة الأولى للعناصر التالية للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031: الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الرئيسية؛ وسرد عن محرّكات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ والوصف الرفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي[11]

40- في حين أن الأعضاء رحبوا بمسودات الأقسام المقترحة للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، فقد أعربوا عن رغبتهم في أن يكون هذا الجزء أكثر إيجازًا وتركيزًا. وأثناء استعراض النص، قُدمت عدة اقتراحات لتحسين الوضوح.

الرؤية والمهمة والقيم الرئيسية:

41- بينما أشار أحد الأعضاء إلى أنه قد يلزم إعادة النظر في الرؤية والمهمة في مرحلة لاحقة، لم تُقترح أي تغييرات في الوقت الراهن.

المقدمة

42- أضيف قسم تمهيدي إلى الوثيقة بنقل الفقرتين الأوليين من قسم محرّكات التغيير إلى قسم جديد يشكّل مقدمة، وإيراد فقرتين إضافيتين مستمدتين من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025. وأجريت مناقشات لتوضيح النطاق. ورأى بعض الأعضاء أن الفقرة الأخيرة من هذا القسم الجديد زائدة عن الحاجة واقترحوا حذفها، بينما رأى آخرون أنها مهمة وينبغي إبقاؤها. واعترافًا بعدم التوصل إلى اتفاق، وضعت الفقرة بين معقوفتين للنظر فيها في المستقبل.

محرّكات التغيير

43- اتفق الأعضاء على إدراج عدة محرّكات إضافية، وحذفوا الإشارة إلى شواغل المستهلكين. ونوقش اقتراح بإدراج فقدان التنوع البيولوجي باعتباره محركًا ذي صلة مناقشة مستفيضة مع دفع البعض بأن الصلة بين فقدان التنوع البيولوجي والغرض من الدستور الغذائي ليست واضحة. ورأى آخرون أن هذه مسألة مهمة تستدعي على الأقل مزيدًا من النظر، واتُّفق على الإبقاء عليها بين معقوفتين. وأُدخلت تنقيحات أخرى بهدف تحسين وضوح النص.

44- وأضاف ممثل منظمة الأغذية والزراعة أنه يرى أن الغرض من الدستور الغذائي يرتبط بالفعل بالعديد من أهداف التنمية المستدامة. وأضاف ممثل المنظمة أنه يرى أنه لا توجد صلة راسخة بشأن كيفية تأثير فقدان التنوع البيولوجي على سلامة الأغذية، وأنه في حين أن سلامة الأغذية والأمن الغذائي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، يجب توخي الحذر لئلا يحدث تعدٍ على ولاية لجان الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال.

دور الدستور الغذائي

45- قام الأعضاء بتقليص هذا القسم وتبسيطه بهدف التوصل إلى نص أكثر إيجازًا وتركيزًا. وأضيف مفهوم الدستور الغذائي بوصفه جهة لإدارة المخاطر. وتم تغيير النص بحيث لا يُفهم منه أن الدستور الغذائي لم يؤد بعد دورًا في دعم النهوض بالغايات العالمية من خلال مواصفاته الدولية. وتباينت الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي أن يذكر هذا النص أنه ينبغي للدستور الغذائي أن يواصل هذه الوظيفة أو يعززها. ورأى البعض أن الدستور الغذائي يحتاج إلى تعزيز دوره للمساهمة في تحقيق خطة عام 2030، بينما رأى آخرون أن هذا المصطلح يشير إلى أن الدستور الغذائي لا يؤدي دوره بفعالية في الوقت الراهن، وبالتالي، وُضع النص بين معقوفتين.

11 الوثيقة CX/EXEC 23/85/4، المرفق الأول

وصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي

46- اقترح أحد المنسقين الإقليميين إضافة تعزيز تنسيق جميع أعمال المواصفات الغذائية، تمشيًا مع الغرض القانوني للدستور الغذائي. وأعرب أحد الأعضاء عن رأي مفاده أن هذه الإضافة زائدة عن الحاجة، وذكّر بأنه في أثناء وضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025، اعتبرت البنود من (ب) إلى (د) داعمة للبند (أ) من المادة 1 من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي (حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات نزيهة في التجارة بالأغذية)، وبالتالي، وُضع الاقتراح بين معقوفتين للنظر فيه في المستقبل. وفيما يتعلق بالصياغة الواردة بين معقوفتين حول عمل الدستور الغذائي بشكل وثيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة لتجنب الازدواجية ووضع مواصفات متناقضة، أشارت أمانة الدستور الغذائي إلى أن العلاقات مع المنظمات الأخرى تختلف من لجنة إلى أخرى وأن كل منظمة تعمل في إطار ولايتها الخاصة.

47- واتُّفق على تعميم هذا المسودة المنقحة (المرفق الثاني) من خلال رسالة تعميم على الأعضاء والمراقبين لجمع تعليقاتهم وفقًا للجدول الزمني لإعداد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 (المرفق الثالث).

مناقشة بشأن الاقتراحات المتعلقة بالأسئلة التي سيتم استخدامها كأساس للمشاركة الأولية مع الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي بشأن الغايات والنواتج التي سيتم إدراجها في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031[12]

48- اتُّفق على استكمال التعميم الذي من المقرر إصداره لجمع تعليقات الأعضاء والمراقبين على الجزء الأول من الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2031 (الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الرئيسية؛ ومحرّكات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ وطرق العمل) بتوصيات وأسئلة لإشراك الأعضاء والمراقبين في إعداد غايات الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 ونواتجها.

49- ونوقشت المسائل التالية لدى صياغة التوصيات والمسائل المقترحة:

- مخاطر وفوائد تكرار الإشارة إلى الغرض القانوني للدستور الغذائي؛
- الحاجة إلى تجنب الأسئلة المفرطة في التوجيه والتي قد تسفر عن انحياز الإجابات؛
- أهمية توجيه المشاورات نحو غايات ونواتج طموحة من حيث الأهداف وطموحة من حيث التنفيذ؛
- الحاجة إلى تحديد سلسلة النتائج المتوخاة من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 في هذه المرحلة؛
- إدراج إحالات إلى الاستراتيجيات والخطط العليا، لتجنب التكرار مع قسم محرّكات التغيير بالخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031.

50- ولأغراض إشراك الأعضاء والمراقبين، وافقت اللجنة التنفيذية على النص التالي:

"سيدعى الأعضاء والمراقبون إلى الإحاطة علماً بالتوصيات التالية لصياغة الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031:

- ينبغي صياغة عدد قليل من الغايات الاستراتيجية الرفيعة المستوى الطموحة من حيث الأهداف؛
- ويجب أن تكون الغايات الاستراتيجية طموحة من حيث التنفيذ. وعلى هذا النحو، لن تساهم هيئة الدستور الغذائي إلا في تحقيق هذه الغايات، وليس بالضرورة تحقيقها خلال دورة الخطة الاستراتيجية؛
- وينبغي أن تكون الغايات الاستراتيجية واقعة في نطاق الغرض القانوني للدستور الغذائي، وينبغي أن تراعي مسودة السرد المتعلق بـ"محرّكات التغيير"؛
- وتحديد جدول زمني واضح لمشاركة الأعضاء والمراقبين.

12 الوثيقة CX/EXEC 23/85/4، المرفق الثاني

ويتمثل الغرض من الدستور الغذائي في إعداد مواصفات تحمي صحة المستهلكين وتضمن ممارسات نزيهة في التجارة بالأغذية.[13] وستوجه الدعوة أيضًا إلى الأعضاء للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما الذي يمكن أن تفعله هيئة الدستور الغذائي لإحداث أكبر أثر على حماية صحة المستهلك والترويج للممارسات النزيهة في التجارة بالأغذية في الفترة حتى عام 2031؟
- وكيف يمكن أن يستجيب الدستور الغذائي، اتساقًا مع الغرض المتوخى منه، للآثار المترتبة على محرّكات التغيير المحددة في القسم ذي الصلة من مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2031 من حيث سلامة الأغذية والتغذية وجودة الأغذية، وكيف يمكنه دعم الجهود الرامية إلى معالجة هذه المحركات؟"

51- واتُّفق أيضًا على أن يستخدم رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه التوصيات والأسئلة الواردة في التعميم لإجراء مشاورات غير رسمية مع الأقاليم من خلال المنسقين الإقليميين ومع المراقبين. وسيبذل الرئيس ونوابه قصارى جهدهم لعقد هذه المشاورات غير الرسمية قبل إصدار التعميم أو في أقرب وقت ممكن بعد إصداره. وسيكون الغرض من المشاورات غير الرسمية تشجيع التفاعل والمناقشة والتفكّر، ودعم الأعضاء والمراقبين في الرد على التعميم. وستبلغ نتائج المشاورات إلى اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثمانين.

52- وتم تحديث جدول مواعيد إشراك الأعضاء والمراقبين في إعداد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 تبعاً لذلك (المرفق الثالث).

دراسة استقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها

53- عرضت أمانة الدستور الغذائي نتائج رفيعة المستوى مستخلصة من الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها التي أجرتها أمانة الدستور الغذائي في عام 2023، وسلطت الأمانة الضوء مع التقدير على الدور الرئيسي الذي اضطلع به المنسقون الإقليميون في زيادة معدل الاستجابة لاستقصاء هذا العام.

الخلاصة

54- إن اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين:

(1) اتفقت على إرسال تعميم إلى الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي تطلب فيه ما يلي:

(أ) تعليقات على المسودة الأولى المتفق عليها لمسائل الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الرئيسية؛ ومحرّكات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ والوصف الرفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي، الواردة في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 (المرفق الثاني)؛

(ب) والردود على الأسئلة المحددة في الفقرة 50 للشروع في مناقشة غايات الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 ونواتجها مع الإحاطة علمًا بالتوصيات المقدمة بشأن الصياغة على النحو المبيّن في الفقرة 50؛

(2) ووافقت على عقد الرئيس ونوابه مشاورات غير رسمية مع الأعضاء والمراقبين لتشجيع التفاعل والمناقشة والتفكّر، ودعم الأعضاء والمراقبين في الرد على التعميم؛

(3) وعدّلت جدول مواعيد إشراك الأعضاء والمراقبين في إعداد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 (المرفق الثالث).

المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية الخاصة بالدستور الغذائي (البند 5 من جدول الأعمال)[14]

13 المادة 1 من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي

14 الوثيقة CX/EXEC 23/46/23

55- عرضت أمانة الدستور الغذائي الوثيقة التي تتضمن تقريرًا عن مصروفات السنة التقويمية 2022، وتعرض تقديرًا لمصروفات عام 2023. وتتضمن الوثيقة أيضًا ميزانية مقترحة للفترة 2024-2025.

56- وأشارت أمانة الدستور الغذائي إلى الزيادة في تكاليف الترجمة الفورية والتحريرية بسبب التضخم، وعقد اجتماعات تضمنت كلا من بُعد الحضور الشخصي والبعد الافتراضي، و/أو ارتفاع عدد أيام الاجتماع خلال الفترة 2022-2023، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الموظفين في الفترة 2022-2023 مقارنةً بما هو مذكور في الميزانية. وأبرزت أمانة الدستور الغذائي أن هذا تسبب في عجز عوّضه اعتماد خاص قدمته منظمة الأغذية والزراعة في عام 2023.

57- وأشارت أمانة الدستور الغذائي كذلك إلى أن الميزانية المقترحة لفترة السنتين 2024-2025 تتماشى مع الأهداف المحددة للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025. وذكرت أمانة الدستور الغذائي أنها ستواصل محاولة تحديد وفورات ناشئة من الكفاءة. غير أن أمانة الدستور الغذائي لاحظت أن من المهم إبراز أن العجز المسجل في الفترة 2022-2023 من المرجح أن يتكرر في فترة السنتين التالية.

58- وذكرت أمانة الدستور الغذائي أنه نظرًا لأن من غير المتوقع تحقيق وفورات في فترة السنتين 2024-2025، فإنها تسعى إلى الحصول على مساهمات من خارج الميزانية لدعم العمل في إطار الغاية 3 من الخطة الاستراتيجية بشأن الإقرار بنصوص الدستور الغذائي واستخدامها. وستلزم موارد إضافية لدعم المشروع الجاري الرامي إلى زيادة إمكانية الوصول إلى جميع نصوص الدستور الغذائي باللغات الرسمية الست، وهي تقدر بنحو 1,5 مليون دولار أمريكي على مدى فترة 5 سنوات، ولمواصلة العمل المتعلق برصد استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها، وتوسيع نطاق هذا العمل.

المناقشة

59- رحب الأعضاء بالوثيقة وطلبوا معلومات إضافية عن القضايا التالية:

- ميزانية فترة السنتين 2024-2025 المخصصة للفعاليات والمطبوعات؛
- خطة عمل تُدرج في الميزانية لتحسين فهم مصروفات الأمانة وتحسين الاستعداد لتوفير التوجيه بشأن المجالات ذات الأولوية؛
- معلومات عن التحليل المقارن لتكاليف مختلف أساليب الاجتماع التي طُلبت أثناء الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية؛
- الحصة الحالية من الميزانية المخصصة للترجمة الفورية والتحريرية؛
- الموارد اللازمة من خارج الميزانية والغرض المطلوبة لأجله.

60- ونوه أحد الأعضاء إلى القيود المفروضة على ميزانية الأمانة، وأشار إلى ضرورة زيادة الميزانية أو تخفيض الأنشطة في فترة السنتين التالية تحاشيًا لتكبد أي عجز. وشجّع عدد قليل من الأعضاء الدستور الغذائي على استكشاف طرائق عمل جديدة ومواصلة تحقيق مكاسب في الكفاءة من أجل تحسين استخدام الموارد المتاحة. وجرى كذلك تأكيد أهمية النفاذ في الوقت المناسب إلى وثائق الدستور الغذائي بجميع اللغات ذات الصلة (انظر الفقرة 35).

61- وتساءل الرئيس عن استدامة الميزانية بناءً على المعلومات المقدمة، واتفق مع طلبات الحصول على مزيد من المعلومات لكي يتسنى للجنة التنفيذية توفير مؤشرات أفضل بشأن الاحتياجات المالية لأمانة الدستور الغذائي.

62- وأوضحت الأمانة ما يلي:

- أن ميزانية موزعة حسب أنواع التكاليف قد قُدمت في الوثيقة؛
- أن تحليلاً مقارنًا لتكاليف مختلف أشكال اجتماعات اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي (الهيئة) قد أُجري، ولكنه لم يقدم مؤشرًا واضحًا على التفاوتات في التكلفة المرتبطة بشكل الاجتماعات، حيث إن التكلفة تتأثر بعدة عوامل من بينها مكان الاجتماع، وعدد أيام الاجتماع، وعدد الكلمات التي ستُترجم، وأسلوب الاجتماع. وبالإضافة إلى ذلك، كان من

الصعب الفصل بين التكاليف المرتبطة بتعاقب دورتي اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي بسبب تقاسم الخدمات وأماكن الاجتماع.

- أن أمانة الدستور الغذائي تعمل دائمًا على محاولة تحقيق وفورات إضافية، غير أن المرونة قد انخفضت بمرور السنين، ولا سيما بعد العودة إلى السياق السابق للجائحة.
- أن الفعاليات المنفذة في فترة السنتين، بالإضافة إلى تلك التي تدعم الهيئة أو أجهزة الدستور الغذائي الفرعية دعمًا مباشرًا، تُنفذ في المقام الأول استجابة لطلبات من المنسقين الإقليميين أو من الأعضاء الذين يركزون على إذكاء الوعي بالدستور الغذائي وييسرون المشاركة في عمل الدستور الغذائي، وذلك عادة بشكل افتراضي.
- أن المطبوع الرئيسي هو مجلة الدستور الغذائي السنوية، وأن مشروعًا جديدًا لزيادة إبراز مواصفات الدستور الغذائي وتسهيل الوصول إليها قد بدأ تنفيذه في العام الماضي. وسيلزم توفير موارد إضافية لمواصلة هذا المشروع.
- أن أنشطة التواصل في أمانة الدستور الغذائي يغطيها كل من الموظفين والخبراء الاستشاريين، وأن استعراضًا للأنشطة سيُنفذ في عام 2024 لتحديد كيفية تنفيذ أعمال التواصل الجارية والمقبلة على أكمل وجه.

63- ورأى بعض الأعضاء أن قدر التفاصيل المقدمة لم يكن كافيًا من أجل مهمة التقييم واتخاذ القرار التي كان من المقرر أن تنفذها اللجنة التنفيذية.

64- وأبلغ ممثلُ منظمة الأغذية والزراعة اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين أن المسائل المالية المتعلقة بالدستور الغذائي تُناقش أيضًا في الأجهزة الرئاسية ذات الصلة للمنظمتين الراعيتين، أي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

الخلاصة

65- إن اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين:

- وجهت الشكر إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على اعترافهما المستمر بعمل هيئة الدستور الغذائي وعلى دعمهما لهذا العمل وتحصين ميزانيتها؛
- أحاطت علمًا بالتقرير المرحلي للفترة 2022–2023، ومقترح الفترة 2024-2025، بما في ذلك الاعتماد الخاص لمنظمة الأغذية والزراعة المكرس لتغطية العجز في ميزانية فترة السنتين الحالية؛
- كرّرت تأكيدها على أهمية النفاذ في الوقت المناسب إلى وثائق الدستور الغذائي بجميع اللغات ذات الصلة؛
- طلبت معلومات أكثر تفصيلًا، خاصة في ما يتعلق بتصنيف أنواع التكاليف من أجل فهم مجالات الإنفاق بشكل أفضل، وتحديد الاحتياجات والأولويات المستقبلية؛
- حثت الأمانة على استكشاف وتحديد طرائق العمل الجديدة و/أو مكاسب الكفاءة التي من شأنها أن تسمح باستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل؛
- أحاطت علمًا بضرورة مواصلة اتباع نهج مرن، وإعادة توزيع الموارد لدعم تنفيذ برنامج عمل الدستور الغذائي، وضرورة توفير تمويل مستدام للدستور الغذائي من أجل مواجهة العجز الحالي والمتوقع؛
- حثت الأعضاء على دعوة الممثلين الحكوميين لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى توفير التمويل الكافي لبرنامج عمل الدستور الغذائي، وتوفير المعلومات لدعم النظر بشكل استشرافي في المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية من قِبَل اللجنة التنفيذية والهيئة؛

- أحاطت علمًا بتزايد صعوبة تنفيذ خطة عمل الدستور الغذائي في سياق عدم نمو الميزانية، وشجعت الأعضاء على النظر في توفير تمويل من خارج الميزانية للمشروع الجاري لزيادة إمكانية الوصول إلى نصوص الدستور الغذائي باللغات الرسمية الست، والعمل على رصد استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها؛
- طلبت من الأمانة تقديم تحليل مقارن لتكاليف الاجتماعات، بمساهمات من أمانات المضيفين بشأن اجتماعات الأجهزة الفرعية، من أجل تحسين الاعتراف بما تقدمه الحكومات الأعضاء من مساهمات كبيرة في دعم برنامج الدستور الغذائي وفهم هذه المساهمات؛

المسائل الناشئة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (البند 6 من جدول الأعمال)[15]

66- عرض ممثلا منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هذا البند، ولخصا القضايا المدرجة في الوثيقة.

المناقشة

67- رحب الأعضاء بالمعلومات الشاملة المقدمة وشكروا منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأثنوا عليهما لما تقومان به من عمل مهم في النهوض بسلامة الأغذية من خلال الأنشطة المنفذة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، ومن خلال دعمهما لعمل الدستور الغذائي.

68- وجرى التشديد على أهمية دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة والمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية على المستوى الوطني من خلال بناء القدرات، وطلب الأعضاء وضع إرشادات تتسم بطابع عملي أكبر وتوفير الدعم لتيسير ذلك. وأشارت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى أن مكاتبهما الإقليمية تعمل بنشاط مع الحكومات لتوفير دعم لبناء القدرات معد خصيصًا وفقًا لاحتياجات البلدان، مشيرَتين إلى أن وثائق التوجيه العالمية يجب أن تكون عامة واستشارية الطابع لكي تكون لها أهمية عالمية ولكي تعزز النُهج المنسقة.

69- وأشار الأعضاء إلى الأحداث التي نظمت للاحتفال باليوم العالمي لسلامة الأغذية، مشيرين إلى أن هذا اليوم يشيع الحماس ويشجع على المشاركة في مجال سلامة الأغذية على المستويات الوطنية. وأقرت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بأن المشاركة في اليوم العالمي لسلامة الأغذية قد ارتفعت، وشجعتا الأعضاء على مواصلة استخدام هذا اليوم السنوي بفعالية لتشجيع وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلامة الأغذية.

70- وسُلط الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في تقديم المشورة العلمية المسندة بالبينات لتوجيه عمل الدستور الغذائي في مجال وضع المواصفات.

71- وأشار أحد الأعضاء إلى الأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة التي تشجع على إدماج سلامة الأغذية بأسلوب أكثر اتساقًا في تطوير نظم مستدامة وشاملة للأغذية الزراعية، وأشار إلى أهميتها للمناقشات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031.

72- وأشار أحد المنسقين الإقليميين إلى العمل المشترك المضطلع به مع المنظمتين الراعيتين، إلى جانب مؤسسات أخرى، وسلّط الضوء على النطاق الكبير للنسقين الافتراضي والمختلط باعتبارهما أداتين تدعم الوصول إلى نطاق أوسع (وثيقة قاعة المؤتمر CRD03).

73- وردًا على سؤال بشأن منصة الأغذية المحورة وراثيًا، أوضح ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن المنصة قد أُنشئت بناءً على ولاية محددة جدًا من الدستور الغذائي يمكن إعادة النظر فيها إذا ما رغب الدستور الغذائي في تعديل تلك الولاية المسندة إلى المنظمة أو توسيع

15 الوثائق CX/CAC 23/46/24؛ وCX/CAC46 INF1، وINF2، وINF3؛ وEXEC/85 CRD03؛ وEXEC/84 CRD05

نطاقها أو تعزيزها. وقد تدفع المناقشة الدائرة حاليًا حول التحرير الجيني، بما في ذلك التخمير الدقيق، الأعضاء إلى النظر في الحاجة إلى إعادة النظر في منصة الأغذية المحورة وراثيًا.

74- وأشار أحد الأعضاء إلى وثيقة قاعة المؤتمر التي عُرضت أثناء الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية،[16] معربًا عن شواغل إزاء الاستعراضَين المزدوجَين للمواد الكيميائية المستخدمة في الأغذية اللذين أجرتهما هيئتان تابعتان لمنظمة الصحة العالمية، هما الوكالة الدولية لبحوث السرطان ولجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة الى الأغذية، لأن الاستعراضات المزدوجة يمكنها أن تسبّب لبسًا لدى المستهلكين، وتقوّض الثقة في تقييمات المخاطر المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وتزيد من تفاقم المناخ الحالي لشكوك الجمهور المتعلقة بصحة العلم، ويمكن أن تقوّض أيضًا برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. واقترح العضو أن تؤكد اللجنة التنفيذية من جديد دعمها لبرنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وتعترف بدوره باعتباره هيئة تقييم لمخاطر المواد الكيميائية المستخدمة في الأغذية.

75- وأشار ممثل منظمة الصحة العالمية إلى قضايا ازدواجية التقييمات الصادرة عن الهيئات الاستشارية العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان، والتي قد تعزى إلى الاختلافات في المنهجيات ونطاق التقييم. وشدّد الممثل على أنه من المهم للغاية ملاحظة أن الوكالة الدولية لبحوث السرطان لم تنفذ سوى عنصر واحد من عناصر التقييم، وهو تحديد المخاطر، في حين أجرت الهيئات الاستشارية العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقييمًا كاملًا للمخاطر. وعلى خلاف الهيئات الاستشارية العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، قامت الوكالة الدولية لبحوث السرطان بدراسة طرق التعرض المختلفة، مثلًا عن طريق الاستنشاق أو الاتصال، والتعرض المهني. وعلاوة على ذلك، أشار الممثل إلى تباين التعبير عن نتائج تحديد المخاطر بين الهيئتين، وإلى تسبّب استخدام كلمة "ممكن" في سياق الأسبارتام في وجود عقبات أمام التواصل.

76- وشدّد الممثل على أن الوكالة الدولية لبحوث السرطان لم تستخدم كلمة "محتمل" للإعلان عن وجود خطر، بل كنداء إلى المجتمع العلمي لبذل المزيد من الجهد في البحوث من أجل إزالة عدم اليقين بشأن الطبيعة الخطرة للمادة. وأبلغ الممثل اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين أنه قد تم عقد اجتماع مع الوكالة الدولية لبحوث السرطان بعد تقييم الأسبارتام؛ وتقرّر أن تقتصر التقييمات المزدوجة في المستقبل على الظروف التي يكون فيها التعرض غير الغذائي جديرًا بالملاحظة، وأن يتم تنسيق الأنشطة العلمية وأنشطة الاتصالات حسب الاقتضاء.

الخلاصة

77- إن اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين:

- أحاطت علمًا بالمعلومات المقدمة، ووجهت الشكر إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على دعمهما المستمر للدستور الغذائي؛
- شجعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على مواصلة تعاونهما المثمر عند تنفيذ أولويات منظمة الأغذية والزراعة لسلامة الأغذية والاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية، ووافقت على وضع هذه الاستراتيجيات في الاعتبار أثناء المناقشات المتصلة بالخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031؛
- اعترفت بأهمية الهيئات الاستشارية العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدعم عمل الدستور الغذائي؛

[16] الوثيقة EXEC/84 CRD05

- اعترفت بالفوائد التي تعود على أعضـــاء الدســـتور الغذائي من أحداث بناء القدرات وإذكاء الوعي التي تنفذ حضـــوريًا وافتراضيًا، وأيدت استمرارها كجزء من نهج مختلط اختلاطًا مناسبًا يواصل بناء المشاركة؛
- وفيما يتعلق بالشواغل المتعلقة باحتمال ازدواجية العمل بين الهيئات الاستشارية العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان، لاحظت أن منظمة الصحة العالمية قد اعترفت بالشواغل المعرب عنها وأنه يجري بذل جهود لتجنب الازدواجية غير الضرورية وتعزيز التنسيق في المستقبل.

اســتعراض المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بصــفة مراقب في الدســتور الغذائي – شــرط التمثيل المزدوج (البند 7 من جدول الأعمال)[17]

78- قدّمت أمانة الدستور الغذائي هذا البند مع التذكير بالمناقشات السابقة حول شرط التمثيل المزدوج، وسلّطت الضوء على أن الأمانة لا تستطيع أن تراقب بشكل فعّال المنظمات غير الحكومية الخاضعة لشرط التمثيل المزدوج، لأنّها تعتمد على المعلومات المقدمة مباشرة من هذه الكيانات عندما تتقدم، على سبيل المثال، بطلب للحصول على صفة مراقب أو أثناء عملية الاستعراض. وشدّدت أمانة الدستور الغذائي على أنه، على النحو المنصوص عليه في دليل الإجراءات، تقع على عاتق المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب لدى الدستور الغذائي مسؤولية مشاركة أي معلومات وجيهة تتعلق أيضًا بعضويتها في أي منظمة أخرى غير حكومية من أجل السماح بالتنفيذ الصحيح لشرط التمثيل المزدوج.

79- واختتمت أمانة الدستور الغذائي المقدمة بالإشارة إلى أنه يمكن النظر في جمع المعلومات خلال فترة تجريبية بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات الدستور الغذائي، حيث إن ذلك من شأنه أن يساعد الرؤساء في إدارتهم للاجتماعات ويسمح بإجراء تقييم أفضل للمسألة.

المناقشة

80- رحّبت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بالمعلومات المقدّمة ولاحظت ما يلي:

- مسؤولية المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب لدى الدستور الغذائي عن تقديم المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمنظماتها إلى أمانة الدستور الغذائي، بما في ذلك خلال مشاركتها في لجنة من لجان الدستور الغذائي أو خلال الاستعراض العادي للمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب في الدستور الغذائي، والشاغل المتمثل في أن المعلومات المتاحة حاليًا قد لا تظهِر بشكل كامل مدى علاقات المنظمات غير الحكومية مع المنظمات الأخرى؛
- أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الدستور الغذائي وفقًا للمبادئ، مع الاعتراف أيضًا بإمكانية ممارسة بعض المرونة، على النحو المبين في وثيقة العمل، بحيث يمكن لكل من المنظمة الراعية والمنظمة الأصغر المساهمة في عمل الدستور الغذائي حسب الاقتضاء، وبما يتماشى مع معرفها وخبرتها وتجربتها؛
- التحديات التي يواجهها رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية في التحقق من أصل التعليقات التي ترسلها المنظمات غير الحكومية من أجل ضمان تنفيذ شرط التمثيل المزدوج بشكل صحيح، والتي يواجهها الرؤساء في إدارة الرؤساء لمداخلات المنظمات غير الحكومية الخاضعة لشرط التمثيل المزدوج؛
- الحاجة إلى توعية رؤساء لجان الدستور الغذائي، ومجموعات العمل الإلكترونية، ومجموعات العمل بحضور الأعضاء، بالقواعد المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية، وذلك مثلًا من خلال كتيب الرؤساء أو الكتيب المستقبلي المخصّص لمجموعات العمل الإلكترونية؛

17 الوثيقة CX/EXEC 23/85/5

- الحاجة إلى استخدام آليات جديدة، مثل الأدوات الإلكترونية المستضافة على موقع الدستور الغذائي، وتحديث الآليات القائمة، مثل نظام التسجيل الإلكتروني واستمارة طلب الحصول على صفة مراقب، من أجل تسهيل عمليتي الاستلام والاحتفاظ بالمعلومات المحدّثة المتعلقة بشرط التمثيل المزدوج ووسائل التواصل بشأن الوقت الذي ينطبق فيه شرط التمثيل المزدوج، وذلك من خلال إتاحة معلومات أكثر وضوحًا على الصفحة الإلكترونية للدستور الغذائي أو الإعلانات المناسبة في اجتماعات الدستور الغذائي.

81- وأشارت أمانة الدستور الغذائي إلى أن دور المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة المراقب هو تأمين معلومات الخبراء والمشورة والمساعدة لهيئة الدستور الغذائي، وأن المنظمات غير الحكومية ليست جزءًا من عملية صنع القرار التي تخص أعضاء الدستور الغذائي فقط.

الخلاصة

82- إن اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين:

- أحاطت علمًا بالمعلومات المقدّمة؛
- طلبت من أمانة الدستور الغذائي جمع المزيد من المعلومات بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية الخاضعة لشرط التمثيل المزدوج في اجتماعات الدستور الغذائي، ومجموعات العمل الإلكترونية، ومجموعات العمل بحضور الأعضاء، وإبلاغ اللجنة التنفيذية بأي توصيات بإجراء تغييرات في طريقة تنفيذ مبدأ التمثيل المزدوج؛
- أوصت الهيئة بتشجيع المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب على أن تتصرف بشكل استباقي وأن تقدّم المعلومات اللازمة حسب الحاجة، وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في دليل الإجراءات؛
- أقرّت بالحاجة إلى توعية رؤساء لجان الدستور الغذائي، ومجموعات العمل بحضور الأعضاء، ومجموعات العمل الإلكترونية، فيما يتعلق بالإجراءات والاعتبارات المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية الخاضعة لشرط التمثيل المزدوج.

المواصفات الإقليمية – التحديات المتصلة بتطبيق معايير المواصفات الإقليمية في ظلّ الاحتياجات الإقليمية الراهنة (البند 8 من جدول الأعمال)[18]

مقدمة

83- قدّمت أمانة الدستور الغذائي هذا البند، وذكّرت بالأسئلة التي طرحتها لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا في دورتها الثانية والعشرين، وسلّطت الضوء على التحليل الإضافي المضطلع به وقالت إن الوثيقة المقدّمة في الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية قد جرى تحديثها أيضًا بمدخلات من المنسقين الإقليميين وكانت بمثابة مدخلات للتحليل المعروض.

84- وأبرزت أمانة الدستور الغذائي أن الإجراءات الحالية في دليل الإجراءات توفّر الوسائل اللازمة لمواجهة التحديات المتعلقة بالمواصفات الإقليمية، ممّا يؤكد أهمية التطبيق الكامل لهذه الإجراءات. وشدّدت أمانة الدستور الغذائي على قيمة وجود ورقة للمناقشة معدّة وفقًا لبحث جيد مصحوبة بوثيقة مشروع كاملة ومقدّمة بطريقة حسنة في تسهيل تطبيق الإجراءات.

المناقشة

85- أعربت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين عن تقديرها للمعلومات والتحليلات المقدمة، وطلبت توضيحات إضافية بشأن طبيعة المعايير التي يمكن أن تضعها لجان التنسيق الإقليمية، وما إذا كان من الممكن وضع مواصفات للسلع الأساسية بخصوص الأغذية المجهّزة. وأشارت أمانة الدستور الغذائي إلى أن الممارسة المعتادة هي أن تقوم لجان التنسيق الإقليمية بوضع مواصفات إقليمية.

18 الوثيقة CX/EXEC 23/85/6

ومع ذلك، أشارت المناقشات السابقة التي دارت في الهيئة[19] إلى عدم وجود عائق إجرائي أمام قيام لجان التنسيق الإقليمية بوضع مواصفات عالمية إذا رغبت الهيئة في ذلك وكان بند جدول الأعمال مفتوحًا أمام جميع أعضاء الدستور الغذائي، ولكن أشارت الأمانة إلى أن هذا الأمر لم يحدث أبدًا. وعلى النقيض من ذلك، كان هناك حالات وُضعت فيها مواصفات إقليمية وحُولت إلى مواصفات عالمية بما يتماشى مع إجراءات الدستور الغذائي، عند الحاجة.

86- وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء إمكانية إعداد لجان التنسيق الإقليمية مواصفات عالمية، مشيرًا إلى أنه على الرغم من إمكانية القيام بذلك من الناحية الإجرائية، فإن هذا قد يشكّل تحديًا كآلية. وأشار العضو كذلك إلى أنه يمكن تقديم المقترحات الخاصة بالمواصفات العالمية مباشرة إلى اللجنة التنفيذية عندما يتم يُؤجل انعقاد اجتماع اللجنة السلعية ذات الصلة، أو انعدامها.

87- وفي ما يتعلق بطبيعة المواصفات الخاصة بالأغذية المجهّزة، أشارت أمانة الدستور الغذائي إلى أنه يمكن تحديد ذلك بناءً على المسألة التي تهدف المواصفة إلى معالجتها أو حلّها، وأن مثل هذا القرار يمكن أن يسترشد على النحو الأمثل بورقة مناقشة معدّة وفقًا لبحث جيد، ووثيقة مشروع. وسلّطت أمانة الدستور الغذائي الضوء أيضًا على تطوّر مواصفات الدستور الغذائي للسلع الأساسية على مر السنين مع معالجة قضايا السلامة أفقيًا، ووجود حركة نحو وضع مواصفات جماعية في بعض المجالات.

88- وأيّد العديد من الأعضاء وجهة نظر أمانة الدستور الغذائي بشأن أهمية المقترحات القائمة على بحث جيد والحاجة إلى تسليط الضوء على ذلك أمام الأعضاء. وشدّد الأعضاء أيضًا على مسألة إدراج أساس منطقي مقنع من أجل الأعمال الجديدة في مقترحاتهم.

89- وأشار أحد المنسقين الإقليميين إلى أن المعلومات المقدّمة كانت مهمة أيضًا بالنسبة إلى أقاليم أخرى غير آسيا.

90- وكانت هناك وجهات نظر مختلفة حول وضع توجيه عملي يتعلق بالعمل الجديد وتحديد أولويات العمل، ينبغي أن يُتاح خلال عام 2024، وكان مفاد إحدى وجهات النظر أنه ينبغي وضع هذا التوجيه في أقرب وقت ممكن وإتاحته قبل الجولة التالية من اجتماعات لجنة التنسيق الإقليمية. وذهب رأي آخر إلى عدم وجود حاجة إلى وثائق توجيهية إضافية، وأن هناك مبالغة في تقدير فائدة هذه الوثائق في بعض الأحيان. وعوضًا عن ذلك، تعتبر الإرشادات المقدمة في دليل الإجراءات كافية، وسيكون من المفيد بقدر أكبر توفير الدعم العملي للأعضاء في الأقاليم في ما يخص إعداد أوراق المناقشة ووثائق المشاريع الخاصة بهم من أجل نشر المعلومات المتاحة بالفعل على النحو الأمثل. وقد تم دعم ذلك أيضًا بمقترح لعقد ندوات إلكترونية على المستوى الإقليمي، من أجل تبادل الخبرات ومواجهة التحديات وتسهيل التحسينات، وعند الضرورة، إشراك الخبراء المعنيين لدعم إعداد المقترحات.

91- واعترافًا بقيمة الدعم العملي، أشارت أمانة الدستور الغذائي إلى أن هذا الدعم قد يأتي أيضًا من مصادر أخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وقدّمت مثالًا على كيفية تنفيذ هذا النهج بعد انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى في ما يتعلق بتحديد محور تركيز العمل المحتمل لوضع مواصفة بشأن حليب الإبل.

الخلاصة

92- إن اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين:

(1) أحاطت علمًا بالمعلومات التي قدّمتها أمانة الدستور الغذائي؛

(2) استجابت لطلب لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا في دورتها الثانية والعشرين بالإشارة إلى ما يلي:

(أ) بغض النظر عما إذا كانت السلعة يجري التجارة فها دوليًا أو لا، يمكن تقديم مقترح عمل جديد لمواصفة إقليمية أو عالمية من لجان التنسيق الإقليمية إلى اللجنة التنفيذية من أجل إجراء استعراض تقييمي، وإلى الهيئة من أجل الحصول على الموافقة النهائية والبت في طبيعة المواصفة والجهة التي ينبغي أن تعدّها؛

19 التقرير الدورة الرابعة عشرة لهيئة الدستور الغذائي (1981)، الفقرة 529.

(ب) ينبغي للجان التنسيق الإقليمية (ومؤيدي الأعمال الجديدة) إعداد أوراق مناقشة/مقترحات كاملة وقائمة على بحوث جيدة بشأن الأعمال الجديدة، مما سيسهّل دور اللجنة التنفيذية وسيمكّنها من تقديم المشورة إلى الهيئة تبعًا لذلك بشأن الطريقة الممكنة للمُضي قُدمًا؛

(3) أوصت بأن تعمل أمانة الدستور الغذائي على إعداد توجيهات عملية، وأن تتعاون مع الأعضاء في مواجهة التحديات المتعلقة بالأعمال الجديدة وتحديد أولويات العمل على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين.

ما يستجد من أعمال (البند 9 من جدول الأعمال)

تقرير عن المشاورات غير الرسمية الإضافية بشأن مشروع الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونواب الرئيس[20]

93- أكّد الرئيس على الغرض من الوثيقة المتمثل في إبلاغ اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين، والهيئة في دورتها السادسة والأربعين، بالالتزام المستمر من جانب الرئيس ونوابه بالعمل مع الأعضاء بشأن مشروع الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول، وذلك بغرض الحفاظ على خطوط الاتصال مفتوحة من أجل تحسين فهم وجهات النظر المختلفة، وتسهيل المشاركة المستنيرة والبناءة بما يتسق مع إجراءات الدستور الغذائي.

94- وعلى النحو المرحب به في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، عقد الرئيس ونوابه جولة إضافية من المشاورات الإقليمية غير الرسمية شملت 89 عضوًا في الهيئة.

95- وتلخيصًا لنتائج المناقشات غير الرسمية التي أجروها، أشار الرئيس إلى عدم وجود تحول جوهري أو تغييرات جوهرية في مواقف الأعضاء بشأن هذه القضية منذ انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، وإلى استمرار وجود قبول واسع النطاق للأُسس العلمية. وفي حين أثار بعض الأعضاء مخاوف بشأن الأُسس العلمية خلال المشاورات غير الرسمية، فقد أبرز الرئيس ونوابه أنه يتعين على هؤلاء الأعضاء تقديم البيانات المناسبة إلى هيئات تقييم المخاطر من أجل تسهيل أي عمل إضافي لتقييم المخاطر. وأشار الرئيس إلى أن وجهة نظر الرئيس ونوابه أن الأُسس العلمية ليست هي المشكلة، بل اعتبارات أخرى.

96- وفي المشاورات غير الرسمية، لاحظ الرئيس ونوابه الرغبة العارمة لدى الأعضاء في التوصل إلى حل نهائي لهذه المسألة في الدورة السادسة والأربعين للهيئة، وقدموا خيارات أو طرقًا مختلفة للحل لكي يُنظر فيها دون تمييز. وقال الرئيس إنه من اختصاص الهيئة إنهاء المسألة المتعلقة بمشروع الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول، وإن الأعضاء لديهم الحق السيادي في الإعراب عن مواقفهم. وذُكرت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين بأن رئيس الهيئة قد شارك رسالة في الأيام السابقة توضّح النهج المتوخى للمناقشات حول مشروع الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول. وأكّد من جديد الاستعداد المستمر للرئيس ونوابه لإجراء مناقشات غير رسمية قبل انعقاد اجتماع الهيئة.

97- وبالإشارة إلى أن هذه المسألة لم تكن مفتوحة للمناقشة في الدورة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية، لأنها كانت لا تزال في أيدي الهيئة، شدّد الرئيس على أن التقرير كان لأغراض العلم فقط.

الخلاصة

98- أحاطت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين علمًا بالتحديث المقدم من رئيس الهيئة ونوابه.

مقترح لدراسة وإعداد توجيهات إعادة التدوير في هيئة الدستور الغذائي[21]

[20] الوثيقتان CX/EXEC 23/85/7، وEXEC/85 CRD04

[21] الوثيقة EXEC/85 CRD01

99- قدّمت مستشارة العضو من أمريكا الشمالية المقترح الوارد في وثيقة قاعة المؤتمرات CRD01 المتعلّق بدراسة وإعداد توجيهات بشأن إعادة التدوير في هيئة الدستور الغذائي. وشدّدت المستشارة على أن الهدف من المقترح هو النظر في الطريقة التي يمكن بها للدستور الغذائي أن يدعم الجهود العالمية المبذولة في هذا المجال، مشيرةً إلى أن هناك زيادة في استخدام المواد المعاد تدويرها لأغراض تغليف الأغذية من قِبَل البلدان الأعضاء والقطاع الخاص، وأن هذا قد يثير شواغل تتعلق بسلامة الأغذية. وقالت المستشارة كذلك إن وضع هذه التوجيهات قد يكون مفيدًا للأعضاء والمراقبين، وسيركّز على سلامة الأغذية بما يتوافق مع الغرض الرسمي من الدستور الغذائي. واختتمت المستشارة مداخلتها باقتراح إصدار رسالة دورية من أجل تقييم ما إذا كان هناك اهتمام أو قيمة أو حاجة إلى عمل جديد في الدستور الغذائي بشأن اعتبارات سلامة الأغذية المتعلقة باستخدام المواد المعاد تدويرها في تغليف الأغذية. وتضمنت وثيقة قاعة المؤتمر أمثلة على أنواع الأسئلة التي يمكن طرحها في الرسالة الدورية؛ ولاحظت المستشارة أن المسائل المتعلقة بالتوسيم لن تكون ضرورية، نظرًا إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية قد جمعت هذه المعلومات بالفعل.

100- وتساءل أحد المنسقين الإقليميين عن مدى الإلحاح والضرورة في ما يتعلق بوضع توجيهات بشأن إعادة التدوير في هذه المرحلة.

الخلاصة

101-إن اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين:

- شكرت العضو ومستشارة العضو من أمريكا الشمالية على تقديم المقترح لدراسة وإعداد توجيهات إعادة التدوير في هيئة الدستور الغذائي، على النحو الوارد في وثيقة قاعة المؤتمرات CRD01؛
- وافقت على توصية الهيئة في دورتها السادسة والأربعين أن تطلب من أمانة الدستور الغذائي إصدار رسالة دورية لأعضاء الدستور الغذائي والمراقبين من أجل تقييم ما إذا كان هناك اهتمام أو قيمة أو حاجة إلى عمل جديد بشأن توجيهات هيئة الدستور الغذائي لاعتبارات سلامة الأغذية المتعلقة باستخدام المواد المعاد تدويرها في تغليف الأغذية؛
- وافقت على النظر في الخطوات التالية بناءً على الرد الوارد من الأعضاء والمراقبين على الرسالة الدورية.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

LIST OF PARTICIPANTS

CHAIRPERSON PRÉSIDENT PRESIDENTE	Mr Raj Rajasekar Senior Programme Manager Ministry for Primary Industries New Zealand
VICE-CHAIRPERSONS VICE-PRÉSIDENTS VICEPRESIDENTES	Dr Allan Azegele Senior Deputy Director of Veterinary Services Ministry of Agriculture and Livestock Development Kenya
	Mr Diego Varela Secretario Ejecutivo Agencia Chilena para la Inocuidad y Calidad Alimentaria, ACHIPIA Ministerio de Agricultura Chile

MEMBERS ELECTED ON A GEOGRAPHIC BASIS
MEMBRES ÉLUS SUR UNE BASE GÉOGRAPHIQUE
MIEMBROS ELEGIDOS SOBRE UNA BASE GEOGRÁFICA

AFRICA
AFRIQUE
ÁFRICA

Mr Lawrence Chenge
Head Agriculture and Food Standards
Standards Development Directorate
Tanzania Bureau of Standards
United Republic of Tanzania

Advisors to the Member for Africa
Conseillers du Membre pour l'Afrique
Asesores del miembro para África

Mr Awal Mohamadou
Conseiller technique
Agence des Normes et de la Qualité
Cameroon

Mr Mamodou Bah
Director General
Food safety and Quality Authority
Gambia

ASIA
ASIE
ASIA

Ms Aya Orito Nozawa
Associate Director
International Standards Office, Food Safety Policy Division, Food Safety and Consumer Affairs Bureau
Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries
Japan

Advisors to the Member for Asia
Conseillers du Membre pour l'Asie
Asesores del miembro para Asia

Ms Norrani Eksan
Senior Director
Food Safety and Quality Division
Ministry of Health
Malaysia

Mr Perumal Karthikeyan
Joint Director (Science and Standards)
Food Safety and Standards Authority of India (FSSAI)
Ministry of Health & Family Welfare
India

EUROPE
EUROPE
EUROPA

Mr Sebastian Hielm
Food Safety Director
Ministry of Agriculture and Forestry
Finland

Advisors to the Member for Europe
Conseillers du Membre pour l'Europe
Asesores del miembro para Europa

Mr Sébastien Goux
Deputy Head of Unit
DG Health and Food Safety
European Commission
Belgium

Mr Lucas Proust
Point de contact national Codex
Comité interministériel de l'agriculture et de l'alimentation
Secrétariat général des affaires européennes

LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN
AMÉRIQUE LATINE ET LES CARAÏBES
AMÉRICA LATINA Y EL CARIBE

Mr Leonardo Veiga
Director of the Commerce Area
National Directorate of Industry
Ministry of Industry, Energy and Mining
Uruguay

Advisors to the Member for Latin America and the Caribbean
Conseillers du Membre pour l'Amérique latine et les Caraïbes
Asesores del miembro para América Latina y el Caribe

Mrs Amanda Lasso Cruz
Asesora Codex
Ministerio de Economía Industria y Comercio
Costa Rica

Dr Guilherme Antonio Costa Junior
Coordinador General de Temas Sanitarios y Fitosanitarios
Ministerio de Agricultura y Ganadería
Brazil

NEAR EAST
PROCHE-ORIENT
CERCANO ORIENTE

Dr Leila Nasiri
Codex Contact Point
Iran National Standards Organization (INSO)
Iran

NORTH AMERICA
AMÉRIQUE DU NORD
AMÉRICA DEL NORTE

Ms Meghan Quinlan
Manager
Bureau of Policy, Interagency and International Affairs
Health Canada
Canada

Advisors to the Member for North America
Conseillères du Membre pour l'Amérique du Nord
Asesoras del miembro para América del Norte

Ms Mary Frances Lowe
U.S. Manager for Codex Alimentarius
U.S. Codex Office
U.S. Department of Agriculture
United States of America

Mrs Alison Wereley
Senior Policy Analyst
Canadian Food Inspection Agency
Canada

SOUTH WEST PACIFIC
PACIFIQUE SUD-OUEST
PACÍFICO SUDOCCIDENTAL

Mr Tekon Timothy Tumukon
Chief Executive Officer
Vanuatu Primary Producers Authority
Vanuatu

Advisors to the Member for South West Pacific
Conseillers du Membre pour le Pacifique Sud-Ouest
Asesores del miembro para Pacífico Sudoccidental

Mr Scott Mersch
Director Codex Australia
Australian Government
Department of Agriculture, Fisheries and Forestry
Australia

Mrs Jenny Reid
Agriculture Counsellor
New Zealand Embassy
Italy

COORDINATORS
COORDONNATEURS
COORDINADORES

COORDINATOR FOR AFRICA
Coordonnateur pour l'Afrique
Coordinador para África

Mr Hakim Baligeya Mufumbiro
Principal Standards Officer
Uganda National Bureau of Standards
Uganda

COORDINATOR FOR ASIA
Coordonnatrice pour l'Asie
Coordinadora para Asia

Ms Jing Tian
Researcher
China National Center for Food Safety Risk Assessment
China

COORDINATOR FOR EUROPE
Coordonnatrice pour l'Europe
Coordinadora para Europa

Ms Anne Beutling
Deputy Head of Division
Federal Ministry of Food and Agriculture
Germany

COORDINATOR FOR LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN
Coordonnateur pour l'Amérique latine et les Caraïbes
Coordinador para América Latina y el Caribe

Mr Rommel Aníbal Betancourt Herrera
Coordinador General de Inocuidad de Alimentos
Agencia de Regulación y Control Fito y Zoosanitario- Agrocalidad
Ecuador

COORDINATOR FOR NEAR EAST
Coordonnateur pour le Proche-Orient
Coordinador para el Cercano Oriente

Mr Khalid Alzahrani
Head of the International Communication for Food Standards
Saudi Food and Drug Authority
Saudi Arabia

COORDINATOR FOR NORTH AMERICA AND SOUTH WEST PACIFIC
Coordonnateur pour l'Amérique du Nord et le Pacifique Sud-Ouest
Coordinador para América del Norte y Pacífico Sudoccidental

Dr Andrew Tukana
Permanent Secretary
Ministry of Agriculture and Waterways
Fiji

WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)
Organisation mondiale de la Santé (OMS)
Organización Mundial de la Salud (OMS)

Dr Ailan Li
Assistant Director General
UHC/Healthier Populations
World Health Organization (WHO)
Switzerland

Dr Moez Sanaa
Unit Head
Standards and Scientific Advice on Food and Nutrition (SSA)
World Health Organization (WHO)
Switzerland

Mr Soren Madsen
Technical Officer
Department of Nutrition and Food Safety (NFS)
World Health Organization (WHO)
Switzerland

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)
Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO)
Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura (FAO)

Ms Maria Helena Semedo
Deputy Director-General
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Mr Markus Lipp
Senior Food Safety Officer
Food Systems and Food Safety Division
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

CODEX SECRETARIAT
Secrétariat du Codex
Secretaría del Codex

Ms Corinna Hawkes
Codex Secretary ad interim
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Dr Sarah Cahill
Senior Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Dr Hilde Kruse
Senior Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Ms Verna Carolissen-Mackay
Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Ms Gracia Brisco
Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Ms Lingping Zhang
Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Mr Patrick Sekitoleko
Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Ms Myoengsin Choi
Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Mr Farid El Haffar
Technical Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Mr Jaewoo Park
Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Ms Riri Kihara
Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Ms Eunmi Cho
Food Standards Officer
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Mr Chun Yin Johnny Yeung
Food Standards Expert
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Mr Giuseppe Di Chiera
Programme Specialist
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Mr Roberto Sciotti
Record & Information Management Expert & Webmaster
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Ms Minh Nguyen
Programme Support Specialist
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Rome

Ms Jocelyne Farruggia
Administrative Assistant
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Ms Ilaria Tarquinio
Programme Assistant
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Ms Florence Martin de Martino
Document Editor
Joint FAO/WHO Food Standards Programme Food and Agriculture Organization of the UN Italy

Mr Peter Di Tommaso
Document Clerk
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

Mr Robert Damiano
IT Clerk
Joint FAO/WHO Food Standards Programme
Food and Agriculture Organization of the UN
Italy

المرفق الثاني

المسودة الأولى للعناصر التالية من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031: الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الرئيسية؛ والسرد عن محرّكات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ ووصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي

الرؤية

"حيث يلتقي العالم لوضع مواصفات خاصة بسلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية الجميع في كل مكان".

المهمة

"حماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية من خلال وضع مواصفات دولية خاصة بسلامة الأغذية وجودتها قائمة على أسس علمية".

القيّم الرئيسية

تلتزم هيئة الدستور الغذائي مجددًا بالقيم الرئيسية التالية التي سوف توجّه عملها لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية:

- الشمولية
- التعاون
- بناء التوافق[22]
- الشفافية

مقدمة

أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في عام 1963. وتضم الهيئة اليوم 188 من البلدان الأعضاء ومنظمة عضوًا واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الهيئة 240 منظمة حكومية دولية ومنظمة دولية غير حكومية بصفة مراقب.

ويتمثل الغرض الدستوري[23] للهيئة في وضع مواصفات غذائية دولية وخطوط توجيهية ومدوّنات ممارسات لحماية صحّة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية. وفي ظلّ تزايد العولمة وتزايد أحجام الأغذية المتداولة في التجارة الدولية، يجب أن تكون الهيئة قادرة أيضًا على الاستجابة في الوقت المناسب لتأثيرات الاتجاهات والتحديات الناشئة التي تواجه حماية صحة المستهلك في ما يتعلق بالممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية، وطالما أن الخطوات المتخذة لمعالجة هذه التأثيرات قابلة لأن تخضع لمواصفات.

وتراعي الهيئة عند القيام بعملها، حيثما كان ذلك مناسبًا، السياسات والاستراتيجيات والخطوط التوجيهية ذات الصلة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية، بما يتفق مع الوفاء بغرضها الفريد المتمثل في حماية

[22] ينبغي أن يستند التوافق إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات.

[23] المادة 1(أ) من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي.

صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية من خلال وضع مواصفات غذائية دولية. وحسب الاقتضاء، يعمل الدستور الغذائي بشكل وثيق مع هذه المنظمات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

[يكمن الهدف من هذه الخطة الاستراتيجية في تعزيز الغرض الدستوري لهيئة الدستور الغذائي خلال الفترة 2026–2031. ولا تحل هذه الوثيقة محل الغرض القانوني للدستور الغذائي أو أحكام كتب التعليمات الإجرائية، أو توسّع من نطاقها، أو تتعارض معها.]

محرّكات التغيير

يتواصل تطوّر البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وتمثّل التغييرات في نظام سلسلة الإمداد العالمي للأعلاف والأغذية، وجهود ترشيد استخدام الموارد، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، والشواغل المتصلة بالأمن الغذائي وسلامة الأغذية، وسوء التغذية، والتغيرات الديمغرافية، والابتكارات في العلوم والتكنولوجيا المتصلة بالأغذية، والغش في الأغذية، وتغير المناخ، [وفقدان التنوع البيولوجي]، والتلوث، وندرة المياه، التي قد تطرح فرصًا وتحدياتٍ جديدة.

وتعترف التوجهات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية بأهمية نظم الرقابة على الأغذية، بناءً على الأدلة العلمية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما أنها تدرك أهمية النظم الزراعية والغذائية في الاستجابة للمحرّكات العالمية الرئيسية التي تتراوح من التغيرات البيئية والتقدم الرقمي إلى المخاطر الناشئة في السلسلة الغذائية وأساليب التخفيف من هذه التحديات، مثل تحويل النظام الغذائي وتعزيز نهج الصحة الواحدة.[24]

وتُبرز أيضًا خطة العمل المشتركة لنهج الصحة الواحدة (2022-2026) التابعة للتعاون الرباعي المؤلف من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، أهمية نهج الصحة الواحدة بالنسبة إلى سلامة الأغذية.

كما تقرّ منظمة التجارة العالمية بالأهمية المحورية لعملية وضع مواصفات الدستور الغذائي في النظام المتعدد الأطراف في سياق التحديات العالمية الناشئة.

وتشير كل هذه المبادرات إلى أهمية الدور الذي تؤديه سلامة الأغذية في دعم الصحة العامة والأمن الغذائي والتجارة والحاجة إلى دمج الاستبصار والاستعداد للقضايا الناشئة في المستقبل. كما أنها تسلط الضوء على أن سلامة الأغذية تلعب دورًا حاسمًا في التحول الناجح للنظم الزراعية والغذائية من أجل تلبية احتياجات العالم.

دور الدستور الغذائي

يجب على الهيئة الحفاظ على محور تركيز ثابت على الغرض الدستوري منها. ويجب أن تكون قادرةً على نحوٍ كافٍ على الاستجابة بصورة استباقية ومرنة وفي الوقت المناسب للقضايا الناشئة التي تؤثر في سلامة الأغذية وجودتها[25] بهدف حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية.

---

[24] الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022–2031، والأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة بالنسبة إلى سلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031، والاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية 2022–2030.

[25] تخضع دراسة العوامل الأخرى في عملية الدستور الغذائي الخاصّة بوضع مواصفات *لبيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار*. وينبغي أن يستند التوافق في الآراء إلى *التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء* الواردة في دليل الإجراءات.

وقد حقق نظام وضع مواصفات الدستور الغذائي أداءً جيدًا خلال الأعوام الستين التي مضى عليها وجود الدستور الغذائي. ويرتكز النظام على العملية الموصوفة في دليل الإجراءات، حيث يتمثل المنتج في مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسة، والتي يشار إليها عادة بنصوص الدستور الغذائي. وتقوم الهيئة، باعتبارها مسؤولة عن إدارة المخاطر، بوضع نصوص الدستور الغذائي التي تساهم عندما يدمجها الأعضاء في التشريعات الوطنية في ضمان سلامة الأغذية وإمكانية التجارة فيها. ويعد الأساس العلمي الذي تدعمه نصوص الدستور الغذائي أمرًا أساسيًا لضمان احتفاظ الدستور الغذائي بمكانته المرموقة باعتباره المرجع الدولي لسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وكذلك المصدر الرئيسي للمواصفات الغذائية القائمة على العلوم بالنسبة إلى العديد من البلدان والمعترف بها من قِبَل منظمة التجارة العالمية.

وإذ نتقدّم نحو المستقبل، يمكن للدستور الغذائي أن [يواصل تأدية/تعزيز] دوره المحوري في دعم النهوض بالغايات العالمية من خلال وضع مواصفات غذائية دولية. ويوفر التعاون عبر النظام المتعدد الأطراف للتجارة والأغذية، فوائد عديدة للدستور الغذائي ولأعضائه، بما في ذلك تعزيز سلامة الأغذية، وتعزيز الشراكات، والتواصل الفعال بشأن المخاطر، والمواءمة بين التنظيمات، والقدرة على التصدي للتحديات العالمية المعقدة.

ويمكن أن توفر نصوص الدستور الغذائي بيئة تمكينية تسهّل اعتماد وتنفيذ السياسات والبرامج لمعالجة التحديات العالمية المتعلقة بمجالات مثل تغير المناخ والبيئة والاستدامة والتجارة. ومن خلال القيام بذلك، يعترف الدستور الغذائي بأن التنوع الدولي المتأصل في النظم الغذائية يعني أن القيم أو الحلول المختلفة قد تكون ذات صلة في الحالات أو السياقات الوطنية أو الإقليمية المختلفة.

وصف رفيع المستوى لطرق عمل الدستور الغذائي

تعيد هيئة الدستور الغذائي التزامها بطرق العمل التالية، التي ستقوم من خلالها بوضع نصوص الدستور الغذائي التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهدافها:

معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب

يتطوّر محور تركيز أعضاء الدستور الغذائي واحتياجاتهم، كما تتطور البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وسيتعين على الدستور الغذائي أن يتحلى بالاستباقية والمرونة وأن يستجيب في الوقت المناسب للفرص والتحديات التي تنجم عن ذلك.

وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصّة بتحليل المخاطر

يقدّر الأعضاء والعاملون في تجارة الأغذية ممّن يستخدمون مواصفات الدستور الغذائي القاعدة العلمية المتينة التي يقوم عليها الدستور الغذائي. ويجب أن يستمر الدستور الغذائي في إعطاء الأولوية لتوفير مشورة علمية مستقلة وحسنة التوقيت وعالية الجودة، من خلال برنامج مستدام وممّول بشكل كامل.

ومن الضروري إتاحة بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي بحيث تكون المشورة العلمية المقدمة شاملة، وتكون مواصفات الدستور الغذائي ذات صلة بالنسبة إلى الإمدادات الغذائية العالمية. ويتطلّب ذلك، ضمن أمور أخرى، بناء قدرات في البلدان النامية تكون خاصّة بعملية إعداد بيانات سليمة والتحليل العلمي وزيادة القدرات الإجمالية للقيام بهذا العمل.

زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها

إن الاتصالات التي تحفّز قدرًا أكبر من التوعية والفهم والإقرار بالمواصفات المتاحة والمتّسقة ضرورية لفعالية الدستور الغذائي. وحتى في حال عدم اعتماد مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية، فإن استخدام الجهات المعنية بتجارة الأغذية وجهات فاعلة أخرى هذه المواصفات استخدامًا كبيرًا قد يساهم في حماية المستهلك وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

[تعزيز التنسيق في جميع الأعمال المتعلقة بالمواصفات الغذائية]

[يعمل الدستور الغذائي بشكل وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك من أجل تجنب الازدواجية ووضع مواصفات متناقضة]

تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات

ما تزال قدرات البلدان على المشاركة بشكل نشط في وضع نصوص الدستور الغذائي تختلف على نطاق كبير وتتوقف على قدرات النظم الوطنية للدستور الغذائي ومدى استدامتها. وفي حين أن مسؤولية هذه النظم تقع على عاتق الأعضاء، يؤدي الدّعم دورًا في المساعدة على سدّ الفجوات في مجال القدرات. كما تؤدي مصادر التمويل ومجموعة واسعة من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية لبناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعارف الفنية أدوارًا مهمّة في تعزيز قدرات الأعضاء على المشاركة بشكل نشط ومستمر في أنشطة الدستور الغذائي، ودعم جميع الأعضاء في الحفاظ على النظم الوطنية وتوسيع إمكانية الاشتراك في استضافة اللجان، بما يتوافق مع قيمة الشمولية التي نعتمدها.

تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة

إن طرق عملنا مدعومة باستعراض النظم والممارسات المعتمدة في إدارة عمل الدستور الغذائي وتحسينها بشكل مستمر. وسيدعم إدخال التحسينات في تدفقات العمل، وترتيب أولويات الاقتراحات وإدارة المدخلات/التعليقات مشاركة الأعضاء الذين يعانون من قيود كبيرة على مواردهم وسيعزّز الشمولية في عملية وضع المواصفات.

وتقرّ الهيئة بأن وضع نصوص الدستور الغذائي بصورة فعالة يعتمد إلى حدّ بعيد على الموارد التي تقدمها البلدان المضيفة للأجهزة الفرعية ومجموعات العمل التابعة لها، لا سيما رؤساؤها وأماناتها، وتشكرهم على مساهماتهم.

المرفق الثالث

الجدول الزمني لوضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031

متى	ماذا	من
2023/7	الموافقة على الجدول الزمني للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031 وعمليتها وحوكمتها وإطارها	الدورة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية للدستور الغذائي
2023/7 – 2023/11	(1) إجراء مناقشات غير رسمية والاتفاق مع أعضاء اللجنة التنفيذية على الأسئلة التي سيتم استخدامها كأساس للعمل الأولي مع الأعضاء والمراقبين وعلى إطارها (2) قيام رئيس الهيئة ونوابه بقيادة العمل والمناقشات مع الأعضاء والمراقبين حول بيان واضح عن دور الدستور الغذائي في معالجة التحديات والفرص التي تطرحها محرّكات التغيير	رئيس الهيئة ونوابه، واللجنة التنفيذية، وأمانة الدستور الغذائي، والمنسقون الإقليميون
2023/11	استعراض العمل الذي اضطلع به رئيس الهيئة ونوابه وأمانة الدستور الغذائي في الفترة ما بين الدورات. وإعداد مسودة أولى للعناصر التالية من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031: الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الرئيسية؛ ومحرّكات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ وطرق العمل. ومناقشة الأسئلة التي ستستخدم كأساس للعمل مع الأعضاء والمراقبين في ما يتعلّق بالغايات والنواتج، والاتفاق عليها. وتكييف الجدول الزمني لوضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031، حسب الاقتضاء.	الدورة الخامسة والثمانون للجنة التنفيذية للدستور الغذائي
2024/1	إصدار تعميم يشتمل على العناصر التالية من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031 على الأعضاء والمراقبين لالتماس تعليقاتهم بعد قيام اللجنة التنفيذية بمناقشتها والموافقة عليها في دورتها الخامسة والثمانين: مسوّدة للنسخة الأولى من الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الرئيسية؛ ومحرّكات التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ وطرق العمل، بغرض الاستعراض وإبداء التعليقات؛ وتوصيات بشأن صياغة الخطة الاستراتيجية وأسئلة لجمع التعليقات من الأعضاء والمراقبين حول الأهداف والنواتج الممكنة.	أمانة الدستور الغذائي

2024/1 – 2024/5	عقد جولة من المشاورات غير الرسمية مع الأقاليم من خلال المنسقين والمراقبين الإقليميين لتشجيع التفاعل والمناقشة والتفكّر، ودعم الأعضاء والمراقبين في الرد على التعميم. وسيبذل رئيس الهيئة ونوابه قصارى جهدهم لعقد هذه المشاورات غير الرسمية قبل إصدار التعميم أو في أقرب وقت ممكن بعد إصداره. وشروع أمانة الدستور الغذائي بالعمل على وضع إطار للرصد.	رئيس الهيئة ونوابه، أمانة الدستور الغذائي
2024/7	استعراض العمل الذي اضطلع به رئيس الهيئة ونوابه وأمانة الدستور الغذائي في الفترة ما بين الدورات وتعديل مسودة الخطة الاستراتيجية حسب الاقتضاء. استعراض الردود الواردة من الأعضاء والمراقبين على المسودة الأولى للعناصر التالية من الخطة الاستراتيجية: الرؤية، والمهمة، والقيم الرئيسية، ومحرّكات التغيير، ودور الدستور الغذائي، وطرق العمل، والردود على الأسئلة المطروحة عن الغايات والنواتج. وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثمانين. وتعديل جدول مواعيد وضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 حسب الاقتضاء.	الدورة السادسة والثمانون للجنة التنفيذية للدستور الغذائي
2024/7 – 2024/10	قيادة جولة ثانية من العمل والمناقشات مع الأعضاء والمراقبين حول النواتج التي يجب أن يسعى الدستور الغذائي إلى تحقيقها بحلول عام 2031 بموازاة استكمال أمانة الدستور الغذائي العمل على وضع إطار للرصد.	رئيس الهيئة ونوابه، أمانة الدستور الغذائي
2024/11– 2024/11	استعراض العمل الذي اضطلع به رئيس الهيئة ونوابه وأمانة الدستور الغذائي في الفترة ما بين الدورات وتقديم التوصيات إلى الدورة السابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي.	الدورة السابعة والثمانون للجنة التنفيذية للدستور الغذائي
	مناقشة الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031 وإطار الرصد الخاص بها، واعتمادهما.	الدورة السابعة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي
طيلة عام 2025 وحتى عام 2026	وضع خطط عمل متعلّقة بالتنفيذ	لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وجهات فاعلة أخرى
2026/1	دخول الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031 حيّز التنفيذ.	